Hayat Pe 20 Juin 90

في بلاد غورباتشوف (٢ من ٤)

لا كافيار في موسكو!

■ مثل الاف الزوار من قبلنا، راينا صفوف المنتظرين امام محلات بيع الماكولات، ومثلهم استوقفتنا الرفوف الفارغة من البضائع في مخازن «غوم» و«تسوم» وغيرها من المخازن الكبرى، العاجزة عن تقديم شيء غير الحلم برؤيتها ملأى. ومثلهم ايضا، سمعنا اصناف الحيل التي يلجأ اليها المواطنون للظفر بطاولة في مطعم. ومثلهم راينا الفوارق الهائلة بين مطاعم تتقاضى الثمن بالعملات الصعبة، ومطاعم حزينة مفتوحة لعموم الناس. وزرنا مطعم «ماكدونالد» طبعاً وراينا امامه طابوراً طويلاً من طالبي الهمبرغر بست روبلات للساندويتش الواحد. ومثلهم مررنا امام السيدات العجائز اللواتي تعرضن في الشارع أصناف المعجنات المصنوعة في منازلهن. ومثل كل هؤلاء الزوار استمعنا للتحليلات المطولة عن فشل النظام السوفياتي الصارخ في مجال الاقتصاد... واقتنعنا مثلهم بهول ذاك الفشل.

ولكننا لن نتبعهم في شماتتهم بتلك البلاد. صحيح ان الاقتصاد السوفياتي في وضع تعيس لدرجة يستثير معها الشفقة، ولكن اقتصاداً بهذا الحجم، وبلاداً بهذه الثروات، لا تنهار اقتصادياً... كمثل دولة صغيرة من العالم الثالث. فالاتحاد السوفياتي هو اليوم في المركز العالمي الاول في انتاج النفط والغاز الطبيعي، والحديد والصلب. والاتحاد السوفياتي، هذا الذي يثير شماتة بعض العرب المتسرعين، استطاع ان يقضي في فترة اعوام اربعة، على الهوة النووية التي كانت تفصله عن الولايات المتحدة غداة هيروشيما، واستطاع ارسال اول قمر صناعي واول سفينة فضائية على متنها انسان، وبناء اول محطة كهرومائية في العالم، وانتج الاتحاد السوفياتي السنة الماضية ٢١٠ ملايين طناً من الحبوب. كما تشهد البلاد حالياً نمواً مضطرداً في انتاج الحليب واللحم والبيض. ويشهد الناتج الداخلي، على الرغم من تقلبات البيريسترويكا، نمواً سنوياً بمعدل ١،٥ في المئة، وازداد مدخول العائلات بنسبة ١٣ في المئة خلال سنة ١٩٨٩ وحدها. ويقدر نمو المواد الاستهلاكية (التي يعول عليها غورباتشوف كثيراً لتمتين سلطته) بحوالي ١٠ في المئة سنوياً خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

قليلاً من الهدوء اذن قبل رجم البلاد واصحابها والشماتة بها! صحيح ان اقتصادهم في ازمة خانقة، لكننا نحن معشر العرب، علينا ان ننظر ماذا فعلنا بمئات البلايين من الدولارات التي جاءتنا على طبق من فضة بفضل النفط قبل الهزء بانجازات الاتحاد السوفياتي. ويقيني ان بلاداً كبلادهم كانت تدبرت امر الطفرة المالية التي حصلنا عليها بصورة افضل، وكانت وظفتها في مجالات انتاجية بدل ان تهدر الكثير منها على الاستهلاك السهل لتجد نفسها دولاً مستدينة مكشوفة مالياً، كما هي اليوم حال معظم الدول العربية. وقبل ان نرجم السوفيات فلنتذكر فقط ان دينهم الخارجي ما زال أصغر من الدين الخارجي المصري، وان الماء والكهرباء والطرقات عمت بلاداً هي بالفعل في حجم قارة كبرى!

لن نشارك الشامتين عواطفهم السهلة ولا احكامهم المتسرعة ولكننا نقر بدورنا، ان الاقتصاد السوفياتي كان بحاجة ماسة الى الاصلاح، وان الايديولوجيا الرسمية المهيمنة منذ ثلاثة ارباع القرن لها اليد الطولى في هبوط انتاجية اقتصاد يعج بالثروات الطبيعية. لقد شكل العقدان المنصرمان مرحلة من الركود الرهيب في الانتاج ومن التدهور الهائل في الانتاجية. وادى تمركز السلطة الاقتصادية الى خنق الاقتصاد، وادى ضرب روح المبادرة الفردية الى نمو البيروقراطيات العاجزة بقدر ما هي ضخمة. كما ان دخول موسكو سباق التسلح التقليدي والنووي على السواء، جعل البلاد تلهث باستمرار وراء الة عسكرية ضخمة تستوعب جل خيرات الاتحاد. هذه هي صورة «الشيوعية العسكرية» كما يقول اليوم اتباع البيريسترويكا: بلاد تضحي برفاهية شعوبها، وبتقدمها الاقتصادي، وبابداع ابنائها في بحث دؤوب ومضنٍ عن مقام «دولة عظمى». واليوم يعترف السوفيات بالثمن الباهظ الذي اضطروا الى دفعه كي يعتبرهم العالم «دولة جبارة».

لكن الناس كانوا يبدعون الحيل اليومية بينما القادة يبحثون عن العظمة الفارغة. والاقتصاد السوفياتي في الواقع تحول مع الزمن الى اقتصادين متوازيين: الاول نظامي، رسمي، نعرف ارقامه، ونرى ازمته الخانقة. والثاني شعبي، نشط انشاه الناس في ما بينهم، كي يتغلبوا على صعوبات الحياة اليومية، بينما قادتهم منهمكون في صنع صواريخ جديدة وفي ارسال الرواد الى الفضاء الخارجي. واطلعنا زملاؤنا في موسكو على دراسة مذهلة عن هذا الاقتصاد الشعبي الذي يدعوه البعض تسرعاً «سوقاً سوداء» هذه بعض نتائجها: ٤ من اصل ٥ من المواطنين السوفيات يلجأون الى الاقتصاد الشعبي للحصول على بضائع او خدمات. ٢٠ مليون سوفياتي على الاقل يعتمدون في مدخولهم على الاقتصاد الشعبي، ويلجأ لهذا الاقتصاد ٤٠ في المئة من الناس لتصليح سياراتهم، و٥٠ في المئة لتصليح اعطال في شققهم، بينما يبتاع ٤٠ في المئة من الناس ثيابهم من خياطين، ومصانع منزلية صغيرة لا تدخل في احصاءات الدولة. ويعتمد الناس على هذا الاقتصاد الموازي لشراء حاجاتهم من الماكولات والخبز، كما يعتمدون عليه لتبادل المنتجات لا سيما الكحولية. ويبدو ان نحو ٥ ملايين عملية اجهاض تتم سنوياً خارج المستشفيات.

اما الزائر المتعجل فهو يلمس وجود تلك السوق السوداء النشطة من اول يوم. واستبدال العملات هو ابرز الاشارات. فالدولار حوالي ثلثي الروبل في السعر الرسمي، وهو يعادل ستة روبلات في السعر السياحي، بينما قد تحصل على ٢٠ روبلاً للدولار الواحد في السوق السوداء. وتترافق مع هذه السوق الظواهر الاجتماعية المعروفة من البغاء، لتهريب العملات، لشراء الأماكن في المسارح والملاهي. وتشكو موسكو من تعدد المافيات الاثنية المنخرطة بنشاط في خضم تلك السوق السوداء، بينما قد تلجأ اليها ربات المنازل لبيع بعض الماكولات القليلة التي تجنى منها ارباح كبيرة.

لذلك فانت تشعر ان اقتصاداً هائلاً (يبدو انه يتعاظم بقدر ابتعادك عن

غسان سلامة *

العاصمة ليصبح مهيمناً في جمهوريات الاطراف) ينمو خارج ارادة السلطة المركزية ورقابتها. وان كان الامر كذلك فانت تفهم البيريسترويكا انذاك، لا كنوع من التوجه الايديولوجي الجديد بقدر ما هو محاولة من الحكومة المركزية للاقرار بوجود الاقتصاد الشعبي، ولدمجه في الاقتصاد الرسمي، بهدف منعه من التحول الى خطر اقتصادي وسياسي على سيادة الدولة بل على وجودها وكان البيريسترويكا في اساسها ازالة لقناع استمر وجوده أكثر من اللازم، قناع اقتصاد مخطط منظم، يخفي وراءه نشاطاً اقتصادياً هائلاً لم تكن الدولة تعترف به خوفاً من تلطيخ ايديولوجيتها الجامدة بحاجات الناس اليومية.

ولكي تستوعب الدولة «الاقتصاد الآخر» عليها اولاً ان تعترف به، وبالتالي ان تقدم شيئاً من جانبها للناس، بحيث يقبلون بفكرة دمج الاقتصادين. وعلى الدولة ايضاً ان تتمكن من ضخ الرساميل الضرورية لاعادة بناء الماكينة الاقتصادية، وهذا هو بيت القصيد. فالرساميل هذه تاتي بشكل قروض، وقد اقترض الاتحاد السوفياتي فعلاً من السوق المالية العالمية (بما فيها المصارف الكويتية) بحيث قارب دينه الخارجي ٥٠ بليون دولار، لذا وضع البرلمان السوفياتي سقفاً للاستدانة.

ومع اقفال باب الاقتراض، اصبح غورباتشوف اكثر الحاحاً من اي وقت مضى على جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة. وان كان من هدف اساسي للبرنامج الطويل الذي قدمته الحكومة للبرلمان، فهو بناء الهيكل القانوني الملائم لتشجيع الرساميل الخارجية على التوظيف في الاتحاد. وقد اكد لنا وزير التجارة الخارجية، ونائب وزير الخارجية، وغيرهما من المسؤولين ان البلاد قادمة باصرار على تبني نظام السوق، وتاكدنا من معرفتهم الواقعية بما يعني نظام السوق فعلياً من رفع اسعار البضائع السوفياتية لمستوى سعرها في السوق العالمية، والقبول بهبوط حقيقي في سعر صرف الروبل (ولو ان القادة السوفيات بدوا لنا متفائلين بما يخص تحديد سعر الصرف هذا بوضعه في حوالي ٣ روبلات للدولار). ثم يجب الانتقال التدريجي (سنة ١٩٩٤ او ١٩٩٥) الى جعل الروبل عملة قابلة للتبادل في الخارج. ويعني هذا التحول ايضاً ان يدخل الاتحاد السوفياتي عضواً نشطاً في المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية التي ما انفك يهاجمها منذ نصف قرن كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. واسرّ لنا مسؤول سوفياتي ان موسكو، وهي حالياً اكبر منتج للنفط في العالم، تفكر ايضاً في امكان الدخول عضواً في منظمة الاوبك!

وتتم الاستثمارات الخارجية من خلال شريك سوفياتي، وتساهلت الحكومة كثيراً في هذا المجال. فللحكومات والبلديات والمؤسسات الصناعية والتعاونيات الحق

في الاتصال مباشرة بالخارج للحصول على استثمار. وفي المقابل فان للمستثمر الخارجي ان يختار بنفسه الشريك السوفياتي، والنسبة من الراسمال التي له في المؤسسة. وقد نجد قريباً شركات سوفياتية عدة مملوكة تماماً من الخارج. والمستثمر الخارجي هو الذي يختار نوع البضائع التي يود انتاجها، وهو الذي يختار البلدان للتصدير اليها وهو الذي يختار ممثليه في مجلس ادارتها. وتتقاضى الحكومة السوفياتية في المقابل ما معدله ٣٠ في المئة من الأرباح كضرائب على المداخيل.

لكن هذه التسهيلات الواسعة لم تؤد حتى الساعة الى النتائج المرجوة، فعلى رغم الدعوات السوفياتية المتكررة، لم تنشأ في الاتحاد السوفياتي اكثر من ١٧٠٠ شركة مشتركة اضافة الى ان ثلثي هذه الشركات وظفت اموالها في مجال الخدمات، وليس في مجال الصناعة الذي كانت موسكو تأمل في تطويره بهدف نقل التكنولوجيا. اما الرساميل العربية (اردنية وكويتية واماراتية) فلم تر لها اثراً الا في ٢٠ مشروعاً مشتركاً فحسب. وقد علمنا بمؤسسة اردنية - سوفياتية لبناء مطعم عربي كبير، بينما دخلت مجموعة مالية عربية كبيرة مع مصرف سوفياتي ومع معهد الإستشراق في موسكو في مشروع مشترك قد يؤدي تنفيذه الى فندق فخم ومطعم كبير ناهيك عن قيام مصرف اسلامي عربي - سوفياتي.

لماذا هذا التردد العربي والعالمي في التوظيف المالي في بلاد غورباتشوف؟ الأسباب في الواقع كثيرة واهمها على الاطلاق ما يبدو هشاشة قرارات السلطة الحاكمة. فلا ريب ان الاف المستثمرين الأجانب انزعجوا من الروح السلبية التي اثارها مشروع الحكومة بالانتقال الى اقتصاد السوق داخل البرلمان السوفياتي وهم ربما توصلوا الى نتيجة مفادها ان الموانع الداخلية البيروقراطية والايديولوجية، ما زالت هائلة وهي تهدد نجاح البريسترويكا. ثم ان فرض ضريبة ٣٠ في المئة على مداخيل الشركات رقم مرتفع نسبياً، على رغم وجود فترة سماح مدتها سنتان تمر من دون ضرائب، علماً ان هناك العديد من البلدان المستدعية للرساميل والتي تطالب بنسبة اقل من الضرائب اضافة الى ان نظام التموين بالمواد الأولية ما زال يخضع الى قواعد مركزية قديمة يصبح معها الانتاج صعباً للغاية.

لهذه الأسباب، يتردد المستثمرون الغربيون، ويتردد معهم العرب، في الهجوم نحو التوظيف المالي في الاتحاد السوفياتي. والمسؤولون السوفيات لا يخفون غضبهم من هذا التردد، لا سيما العربي منه، مؤكدين انهم، في الوقت المناسب، سيكافئون تلك الشركات التي غامرت قبل غيرها بالتوظيف في بلادهم. وهم يؤكدون ايضاً ان حجم السوق السوفياتية الهائلة، ووجود مدخرات خاصة بالروبل بالبلايين، ناهيك عن عطش المواطنين القديم للمواد الاستهلاكية حوافز كان يجب ان تدفع باصحاب الرساميل، والعرب منهم، الى تجاوز العقبات اياً كان حجمها.

اما الهدف النهائي فهو حصر نشاط الدولة الاقتصادي في المرافق الاستراتيجية فحسب (الصناعة الثقيلة، الصناعة العسكرية، وسائل النقل والاتصال) وفتح كل المجالات الأخرى امام الرساميل المحلية والخارجية على السواء. ويعلم المسؤولون السوفيات تماماً ان تحولاً كهذا يحمل في طياته اموراً تجهلها بلادهم كالبطالة العلنية، والتضخم، وارتفاع الأسعار، وبالتالي هبوط اضافي في مستوى حياة المواطنين. لذلك استثار قرار الانتقال الى اقتصاد السوق ردود فعل مذعورة من قبل اكثرية النواب السوفيات: فان كان هذا هو ثمن البيريسترويكا فهو باهظ. واذا لم يرفض النواب السوفيات تماماً مبدأ الانتقال الى اقتصاد السوق، فانهم يحاولون تأجيله ريثما تنتهي عملية الاصلاح السياسي في حين يبدو غورباتشوف حريصاً على السير في خطته الاقتصادية طالما بقيت في يده السلطة الأولى.

وبينما نحن في موسكو نستمع لشروحات المسؤولين الاقتصاديين، بدا ماركسي عربي الى جانبنا مذهولاً بما يسمع، ولم تمالكه نفسه في النهاية من الصراخ في وجه رفاقه القدامى: «ولكن اين الخطة يا رفاق واين مصالح الطبقة العاملة من هذا التحول»؟ لكن صرخته لم تلق صدى. والواقع ان هوة شاسعة بدت انها تفصل المثقفين الملتصقين بالدولة، الذين يحاولون جاهدين التوفيق بين معتقداتهم القديمة وبين السياسات الجديدة، في مقابل قادة تكنوقراطيين يعرضون عليك برامجهم المالية والاقتصادية كاي رب عمل راسمالي في لندن او ميلانو.

المثقفون، والموظفون بدوا لنا مرتبكين في مقولاتهم، مذعورين من امكانية خسارة مواقعهم الشخصية في التركيبة. اما القادة العمليون للبيريسترويكا فقد بدوا لنا عمليين، مصرين على السير في اعادة بناء الاقتصاد حتى النهاية.

وان كان من مجال للرهان على المستقبل، لقلنا ان حظوظ اصحاب البيريسترويكا اقوى بكثير من العقبات التي يضعها ابناء النظام الشيوعي البائد. فليس هناك مصلحة عند اي من دول الغرب في انهيار الاقتصاد السوفياتي، وخيرات البلاد كثيرة، حتى ولو كان انتاجها ما زال بدائياً. لكن السلاح الأمضى في يد اهل البيريسترويكا قد يكون التالي: ان كان غورباتشوف لم يستطع بعد دفع البلاد الى الأمام فانه قد منعها عملياً من العودة الى الوراء. فالنظام القديم قد انتهى وغورباتشوف استطاع، في اقل الاقل، ان يفرض على مواطنيه خياراً من صنعه هو: اما البقاء في الفوضى الراهنة او السير في اتجاه اقتصاد السوق. والاجابة على هذا الخيار، بالدعوة الى نوع من السلفية الشيوعية، امر لم يعد احد في موسكو يجرؤ عليه.

وقد يسالنا احدهم: مالنا ولكل هذا؟ وجوابنا ان الشعب الروسي استطاع ان يحدث هزة هائلة في العالم مرتين في قرن واحد: مرة عندما تبنى الشيوعية، ومرة اخرى عندما تخلى عنها. والشعوب القادرة على «خض» العالم مرتين في اقل من قرن ليست عديدة... ولسنا نحن العرب، على ما يبدو، منها.

---

* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الاولى.